مدير عام الصناعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة لـ «الثورة»:

نسعى إلى تنفيذ برامج تأهيلية مرتبطة بالتشغيل للارتقاء بأداء الأنشطة الصناعية وتطوير شبكة حاضنات الأعمال

كتب/محمد راجح

□ تسعى الجهات المختصة بوزارتي الصناعة والتجارة والتعليم الفني والتدريب المهني، إلى تنفيذ برامج تأهيلية وتدريبية ومشاريع تشغيلية متعددة في إطار استراتيجية التنمية الصناعية وبرنامج تطوير وتحديث الصناعة بهدف الارتقاء بأداء الأنشطة والمشاريع الصناعية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطوير شبكة حاضنات الأعمال.

ويؤكد المهندس علي عبداللطيف، مدير عام الصناعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة، في حديث خاص لـ «الثورة»، أن البرنامج التأهيلي والتدريبي متعدد الأغراض ومرتبط بالتشغيل ويهدف إلى إيجاد عمالة ماهرة ومدربة وكفؤة تساهم في تطوير الأداء في المنشآت والأنشطة الصناعية والإنتاجية التي لا تزال تفتقد للعمالة الماهرة التي تساعد على النهوض بها.

ويشير إلى أن مشروع الحاضنات الصناعية، الذي يركز على خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والتقنية من أصحاب المهارات وممن يحملون ميزات وصفات إبداعية ولديهم مشاريع خاصة بهم وتحمل مقومات النجاح، وبالتالي يتم الوقوف معهم ودعمهم وتحفيزهم على الإبداع وإنجاح مشاريعهم الخاصة.

ويضيف : هذه الحاضنات الصناعية هي عبارة عن دائرة استشارية تقدم خبرات وخدمات استشارية وفنية وغيرها حتى يستطيع أن يقف المشروع على قدميه وينجح، وهذا يستغرق من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، والصناعات اليمنية تحتاج إلى تكاتف كبير وجهود مضنية للنهوض بها، وهناك حاجة ملحة تتمثل في التمويل، حيث يحتاج هذا القطاع إلى الدعم وتحفيز مثل هذه المشاريع الصناعية والأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تكتسب أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية.

ويؤكد المهندس عبداللطيف أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعد أساس التنمية الاقتصادية في البلاد، وهناك تجارب عديدة لدول استندت على مثل هذه الأنشطة والأعمال والمنشآت والصناعات في إحداث تطورات اقتصادية وتنموية في شتى المجالات، وهذه المنشآت تمثل رافداً كبيراً للاقتصاد الوطني، لكنها تحتاج إلى جهود مضاعفة لوضعها في الطريق الصحيح للنهوض بها من بنية تحتية وتشريعية ملائمة لممارسة أنشطتها.

ويشدد على أنها تحتاج إلى تأهيل وتدريب وتركيز على المكونات الأساسية لزيادة إنتاجها بكفاءة تستطيع منتجاتها المنافسة بقدرات مالية في الأسواق.

ويرى أن مثل هذه الأنشطة والمنشآت لا تركز على الجوانب التشطيبية والفنية، والتي يلاحظ الاهتمام الصيني الكبير بمثل هذه الجوانب في منتجاتهم.

ويقول : قد يكون لدينا منتجات ذات جودة عالية وبمستويات قياسية، لكنها تفتقد للمسات الفنية والتقنية والتشطيبية التي تكسبها جاذبية وميزات تنافسية عالية تستطيع من خلالها لفت الانتباه في الأسواق، وبالتالي الثقة بها من قبل المستهلكين والثقة بها بشكل كبير.

٥٤٧,٩ مليون ريال إيرادات كهرباء رداع في ٢٠١٠م

رداع / ماهر المشخر

بلغ إجمالي إيرادات المؤسسة العامة للكهرباء لمنطقة رداع محافظة البيضاء خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر من العام المنصرم ٢٠١٠م ٥٤٧ مليوناً و٩٧٠ ألفاً و٤٧٦ ريالاً.

وأوضح مدير عام مؤسسة كهرباء منطقة رداع الدكتور صالح محمد سحلول في تصريح لـ"الثورة" بأن إجمالي الطاقة المستلمة بلغ خلال الفترة يناير – ديسمبر ٢٠١٠م ٥٥ مليوناً و٢٣٤ ألف كيلو وات في الساعة كما بلغ إجمالي الطاقة المباعة لنفس الفترة ٤٢ مليوناً و٦٣٧ ألف كيلو وات في الساعة وبلغت نسبة الفاقد من التيار الكهربائي خلال العام الماضي ٢٢,٣٧٪ منها فاقد فني وغير فني.

وبين الدكتور سحلول أن المديونية المالية للمؤسسة للأعوام السابقة وفترتها ست سنوات حوالي ٤٦٥ مليوناً و٥٧٣ ألفاً و٨٣٠ ريالاً كمتأخرات مالية للمؤسسة على القطاع الحكومي والخاص وكبار المستهلكين بمنطقة رداع. منها لدى الأهالي وكبار المستهلكين. ٢٠١مليون و١٢٣الفاً و٢٣١ريالاً فيما بلغت مديونية المؤسسة لدى مختلف الجهات الحكومية ٢٦٤مليوناً و٤٥٠ ألفاً و٥٩٩ ريالاً ..مؤكدا أن عدد المشتركين في خدمة التيار الكهربائي وصل إلى ١٩ ألفاً و٢٨٧ مشتركاً بمديريات رداع حتى نهاية العام المنصرم ٢٠١٠م.

مضيفاً أن المخالفات التي تم اكتشافها في العام الماضي٢٠١٠م بلغت ٣٠٤ مخالفات تمثلت في توصيل مباشر للتيار الكهربائي وسرقة التيار الكهربائي وشطب تسجيل الاستهلاك للتيار وبزيادة (٧٠) مخالفة بنسبة انخفاض ٣٣,٩٪ ..

ولفت إلى انه تم خلال العام الماضي تركيب محول لمحطة تحويل رداع الرئيسية بقدرة (٧,٥) ميجاوات بتكلفة ٤٣مليون ريال بالإضافة إلى إنشاء شبكة ضغط عالي ١١ ك.ف بطول ٣٠٠مقياس ٥٠م وكذلك تركيب محول ٢٥ .ف.ك في منطقة الخضراء بمدينة رداع وغيرها من مشاريع التحسين والتركيب والصيانة في إطار تحسين وتطوير خدمات التيار الكهربائي في بعض حارات وأحياء مدينة رداع ، كما تم إعداد الدراسات لإيصال التيار إلى المناطق المستهدفة في الريف بمديريات رداع .. .

وقال مدير عام الكهرباء أنه سيتم تنفيذ مشروع تحسين الشبكة الكهربائية لمدينة رداع ومديرية العرش بتكلفة إجمالية ٩٢ مليون ريال بتمويل من وزارة الكهرباء والطاقة، كما سيتم وضع حجر الأساس لمشروع مبنى فرع إدارة مؤسسة الكهرباء منطقة رداع بكلفة ٦٧ مليون ريال بتمويل حكومي وذلك ضمن البرنامج الاستثماري للعام الجاري ٢٠١١م.

مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز ١٣٪:

تطوير قطاع النقل البري سيسهم في استيعاب آلاف من فرص العمل الجديدة

تقرير /أحمد حسن الطيار

أكد خبراء محليون ودوليون أن قطاع النقل البري في اليمن يستطيع توفير الآلاف من فرص العمل وأنه تم تطويره وتوفير الآلية الحديثة لأنظمته خصوصا عقب صدور القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠م بتعديل القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٣م بشأن النقل البري وإصدار مجموعة من اللوائح والتعليمات بهدف تنظيم أنشطة وخدمات النقل البري.

وتقول الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل أنها منحت ٢٩ ترخيصا لـ (٢٩) شركة نقل ركاب وكذا الترخيص لـ ١٥ مكتب نقل بضائع خلال العام الماضي ٢٠١٠م فيما تعتزم الهيئة خلال خطتها للأعوام ٢٠١١– ٢٠١٥م تنفيذ برنامج مشاريع استراتيجية سيخصص جزء كبير منها للاستثمار كالموانئ الجافة والمراكز اللوجستية التي ستكون جزءاً من الموانئ البرية الحدودية ومحطات خدمات النقل على خطوط النقل السريع بين المدن تشمل الاستراحات ومحطات الوقود والزيوت وبقية الخدمات للمسافر ووسيلة النقل.

وطالب الخبراء الحكومة والقطاع الخاص اليمني بالعمل سويا لتطوير هذا القطاع باعتباره من أهم القطاعات الواعدة القادرة على خلق فرص عمل يومية وتحقيق قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني

وتقول وزارة التخطيط والتعاون الدولي إن قطاع النقل شهد تطورات فاقت التوقعات خلال السنوات الأخيرة،إذ لم يكن هذا القطاع بعيداً عن التطورات التحديثية التي شهدها قطاعا النقل الجوي والبحري حيث توالت الإنجازات الكبيرة في هذا القطاع كثمرة للجهود الحكومية الرامية الى إعادة تأهيله وتحريره من العوائق والقيود والاحتكار الذي كان يعاني منه في السابق.

وينطلق اهتمام الدولة بهذا القطاع ليس لأهمية في ربط المناطق ببعضها البعض فحسب بل باعتباره شريانا أساسيا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومكونا أساسيا في عملية الاستثمار حلقة وصل بين مراكز الإنتاج ومناطق الاستهلاك وعاملا مهما لاستقطاب فرص العمل ، لذا فقد عملت الدولة على النهوض بقدرات وطاقات النقل وتعزيز خدماته الداخلية والخارجية بهدف دعم التكامل والانتعاش الاقتصادي ونمو أنشطة التجارة والتصدير ،كما هدفت من خلال ما أعدته من برامج وخطط إلى مواكبة حرية النشاط الاقتصادي والمنافسة الحرة، فضلاً عن أن هذا القطاع وبحسب إحصاءات حكومية يسهم مابين ١٠-١٣٪ سنويا من الناتج المحلي الإجمالي.

وكشف وزير النقل عن خطوات وإجراءات تنفذها وزارة النقل حاليا تهدف إلى الرقي بمستوى خدمات النقل البري ووسائله كما ونوعا بالتعاون مع كافة الجهات المعنية وتشجيع فتح خطوط نقل بري جديدة وكذا تنظيم ومراجعة الخطوط الحالية والحد من احتكار النقابات لوسائل النقل وسيطرتها عليها ومراقبة التعرفة التأشيرية على الخطوط .

وكان خبير النقل بالبنك الدولي ريتشارد ميكن قد طالب بتطوير البنية التحتية لقطاع النقل البري اليمني حتى يتمكن من تجاوز التخلف ويسهم بفاعلية في تحقيق قيمة مضافة للبلد.

وطالب ميكن وزارة النقل بإيقاف التسجيل الجديد للباصات الصغيرة التي تستخدم في نقل الركاب سعة ٧ – ١٤ راكباً واستبدالها بباصات ذات ٢٦ مقعداً أو أكثر،وتقديم الحوافز المناسبة لشراء الباصات القياسية التي يبلغ طولها ١٠ متر وتحوي ٤٠ مقعدا،مع مراعاة العمر الافتراضي لتلك الباصات والتي تحدد بين ٥ و١٠ سنوات.

وتعمل وزارة النقل على ضمان إنجاح مشروع الإستراتيجية الخاصة بتطوير قطاع النقل البري إذ تمثل هذه الاستراتيجية نقلة نوعية في العمل المؤسسي لقطاع النقل والمعتمد على برامج وخطط مدروسة.

وقال الوزير: إن وزارة النقل تحرص على أن يقدم قطاع النقل البري أفضل الخدمات المناسبة للجمهور والمنسجمة مع معايير السلامة العامة وصلاحية المركبات التي تستخدم لنقل الركاب والبضائع داخل المدن".

لافتا إلى أن الوزارة ستأخذ بعين الاعتبار ما تم طرحه من قبل خبير النقل بالبنك الدولي لتطوير قطاع النقل البري ورفع مستوى خدماته وحل الإشكالات الكثيرة والمتداخلة التي يعاني منها .

وبحسب البرنامج التنفيذي للهيئة العامة للنقل البري فقد تم اعتماد تنفيذ أحد أهم أعمال المرحلة الأولى من مشروع تطوير الموانئ البرية المتمثل في منطقة إجراءات المسافرين في ميناء الطوال البري (بناء صالات للمسافرين) إضافة إلى البوابة وبوابة ميناء شحن بتكلفة تزيد عن ٢٦٥ مليون ريال ،فيما يجري استكمال تنفيذ بقية الأعمال الإضافية بميناء الوديعة البري بتكلفة تزيد عن ١٩٢ مليون ريال وتجري متابعة أعمال السفلتة والتشجير التي تقدر كلفتها بحوالي ٧٤٤ مليون ريال.

ويضيف البرنامج: إن الخطة تتضمن تنظيم خدمات النقل لقطاعات هامة كنقل المواد الخطرة والمحروقات بالتنسيق مع وزارة النفط، وخدمة نقل الطلاب للمدارس والجامعات، من خلال إصدار لائحة تنظم هذه المسألة والضوابط والاشتراطات المطلوب توفرها في وسائل نقل الطلاب.

كما تسعى الهيئة حاليا مع الشركات الناقلة المؤهلة لإدخال هذه الخدمة ضمن أنشطتها.

كما أن الهيئة بصدد الإعداد لتنظيم النقل البري من المطارات (لائحة تنظيم تاكسي المطار) والتي تهدف إلى توفير خدمة بجودة عالية من خلال تحديد مواصفات للسيارات التي تعمل على نقل المسافرين من وإلى المطارات والشروط المطلوب توفرها في السائقين، كما أن الهيئة ستقوم بتنظيم تاكسي الفنادق (كبار العملاء). ويتضمن إعادة بناء وهيكلة قطاع النقل البري، وتنظيم خدمات النقل لقطاعات هامة وإصدار عدد من اللوائح المتعلقة بتنظيم خدمات النقل البري في الموانئ الجافة وعواصم المدن.

ويوضح البرنامج أن الهيئة وضعت في خطتها لعام ٢٠١١م إصدار لائحة تنظيم الموانئ الجافة تتضمن الأسس والشروط المرجعية لإنشاء الميناء وإدارته لكي يفي بمتطلبات تحقيق العائد الاقتصادي للدولة والمستثمر.

وتقول الهيئة: إن لديها خطة تطويرية مستقبلية لبقية الموانئ البرية للجمهورية كميناء صرفيت الذي سيتم تأهيله ليكون ميناء للمسافرين بدرجة أساسية ,وكذا ميناء خباش (البقع) وميناء علب.

رأي اقتصادي

المصارف مصدر هام للدخل القومي

دكتور/أحمد البواب

□.. يعلم صانعو وواضعو السياسة الاقتصادية في بلادنا اليمن بأهمية دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني انطلاقا من حقيقة أن مصارفنا ومؤسساتنا المالية اليمنية تمتلك موارد مالية ضخمة تعمل علي توجيه قسم كبير وهام منها نحو القطاعات الاقتصادية الوطنية والمشروعات الاستثمارية والتنموية القائمة في البلاد، وقد حققت منذ إعادة لحمة الوطن الواحد عام ١٩٩٠م وحتى يوما هذا تطورات هامة على الصعد المؤسساتية والخدماتية والتكنولوجية والادارية والبشرية مع حرصها الدائم على تنمية خدماتها ومنتجاتها لاسيما في مجالات صيرفة التجزئة وتمويل المشاريع والتأمين المصرفي وغيرها ناهيك عن تطبيق آخر المستجدات التكنولوجية في العمل الالكتروني حيث تقوم الكثير من مصارفنا ومؤسساتنا المالية اليمنية بتقديم العمل المصرفي عبر شبكة الانترنت أو الركائز الالكترونية بالاضافة إلى التأهيل الاداري والبشري المتواصل في عمومها مع حرصها الشديد بتسليم مسؤوليات ومهام الادارات الاساسية في المؤسسات المالية والمصرفية لذوي الكفاءات والمؤهلات العالية وللذين يخضعون للتأهيل والتدريب المصرفي والمالي المتخصص لذلك يتضح لنا جلياً مما سبق أن حكومة بلادنا لديها توجهات جادة لتنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد نسبياً على تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية من مصادرها الاساسية وتوجيه سياساتها واستراتيجياتها الهادفة الى تنمية ودعم القطاع المالي والمصرفي الذي تزداد أهميته وأصبح أمراً في غاية الاهمية إذا أرادت بلادنا تنويع مصادر دخلها بشكل جذري بحيث تزداد مساهمة القطاع المصرفي والمالي كمصدار هام لعملية النمو والتنمية والدخل القومي ومحرك لعجلة الاقتصاد القومي والوطني.

E mail- ahmed albawab@hotmail.com

١٨٠ مليار ريال إيرادات جمارك المنطقة الحرة بعدن

عدن/سبأ

ارتفعت قيمة الإيرادات الجمركية للمنطقة الحرة بعدن خلال العام الماضي ٢٠١٠م إلى ١٨٠ ملياراً و٧٦٤ مليوناً و٩٨٥ ألف ريال مقارنة بـ١٦١ ملياراً و٩٨٩ مليوناً و٨٧١ ألف ريال في العام ٢٠٠٩م.

وأوضح تقرير إحصائي سنوي لجمرك المنطقة الحرة بعدن حصلت "سبأ" على نسخة منه أن الرسوم الجمركية المحصلة فعليا العام الماضي بلغت١٢ ملياراً و٧٣١ مليوناً و٧٧ ألف ريال بزيادة ١٠٪ عن العام ٢٠٠٩م .. مشيراً إلى أن عدد الحاويات المرسمة العام الماضي بلغ ٥١ ألفاً و٨١٥حاوية فيما بلغت الكمية المرسمة ٩٧٩ ألفاً و٩٤ طناً .

وأضاف التقرير إن قيمة المعفيات الجمركية وصلت خلال العام الماضي إلى ٥٦ ملياراً و٩٨٤ مليوناً و٣٣٨ ألف ريال مقارنة بـ٤٧ ملياراً و١٦٦ مليوناً و٤٢٠ ألف ريال عام٢٠٠٩م، وأشار إلى أن قيمة الصادرات المحلية عبر الجمرك ارتفعت العام الماضي إلى ١٦ ملياراً و٦٢٠ مليون ريال مقارنة بـ١١ ملياراً و١٧٨مليون ريال عن العام ٢٠٠٩م.

بتكلفة ٢٣١ مليون ريال:

إنجاز ١٤ مشروعاً مائيا بالمحويت

المحويت/ سبأ

أنجزت السلطة المحلية بمحافظة المحويت والهيئة العامة لمياه الريف بالمحافظة خلال العام الماضي ١٤ مشروع مياه بتكلفة ٢٣١ مليوناً و١٢٥ ألف ريال.

وأوضح التقرير الإحصائي للمشاريع والخدمات التي أنجزتها السلطة المحلية بالمحافظة حصلت "سبأ" على نسخة منه أن هذه المشاريع تم من خلالها تغطية جزء من احتياجات المناطق الريفية بمديريات المحافظة من مشاريع مياه الشرب وذلك من خلال إمداد العديد من القرى بشبكات المياه إلى جانب إعادة تأهيل وتشغيل عدد من مشاريع المياه السابقة.

وأشار التقرير إلى أن عدداً من المشاريع المائية يجري حاليا تنفيذها في مختلف المديريات بتمويل من السلطة المحلية وتمويل مركزي وذلك ضمن استراتيجية عمل التنمية المحلية للمحافظة الرامية إلى تغطية المديريات بمشاريع المياه.